

## دور المصارف الصناعية في التنمية الاقتصادية

م. م. ليلى عبد جاسم الطائي

معد الإدارة / الرصافة

كلية التقنية الوسطى

بغداد - العراق

### الخلاصة

يوظف الائتمان المصرفي دور متميز في عملية التنمية الاقتصادية، وفي العراق وبعد عام (2003) تحديداً ونتيجة لتغير النظام السياسي فقد تغيرت تبعاً لذلك الإستراتيجية الاقتصادية للبلاد، حيث أوكلت الكثير من تفاصيل العملية الاقتصادية للقطاع الخاص أما الدولة فأخذت على عاتقها البنى التحتية والقضايا الأساسية للبلاد، لذا فمشكلة البحث تكمن في الوقوف على الدور الذي تؤديه المصارف الصناعية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق بعد ان أصبح للائتمان المصرفي عامه المصرفي الصناعي خاصة دور في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق والائتمان.

## The Role of Industrial Banks in Economic Development

LAILA ABEDI JASIM AL-Tai

### ABSTRACT

Bank credit plays a distinctive role in economic development. In the process of Iraq and a year later (2003) specifically, and as a result of the changing political Zam has changed depending on the economic strategy of the country, where he entrusted a lot of economic operation to the private sector the details of either the state I took it upon themselves to the infrastructure and key issues of the country, so the problem of the research is to identify the role of industrial banks in financing economic development in Iraq after he became bank credit and general credit industrial private banking role in financing economic development in Iraq.

## المبحث الاول منهجية البحث

### مشكلة البحث

فرضت التغييرات التي طرقت على الاستراتيجية الاقتصادية في العراق نتيجة تغير النظام السياسي في العراق سنة 2003 دورا اضافيا على المصارف التجارية عامه والمصارف الصناعية بشكل خاص في عملية تمويل التنمية الاقتصادية من خلال منح الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية لذا كان لزاما الوقوف على ذلك الدور الذي تمارسه المصارف الصناعية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية في العراق.

### اهداف البحث

1. اظهار دور المصارف الصناعية في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية والاقتصاد العراقي .
2. تقديم اهم المقترحات التي تحسن من اداء المصارف الصناعية في مجال مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق.

## المبحث الثاني

### دور المصارف في دعم التنمية الاقتصادية

ان اهم ما افرزته الحضارة الحديثة هي الانظمة المصرفية المتطورة و كان ذلك نتيجة الى الدور الذي تلعبه هذه الانظمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها الوسيط بين من يملكون فائض مالي الذين يمثلون جانب عرض الاموال وبين من يمثلون جانب الطلب على هذه الاموال في النظام المصرفي الذي يوظف ما يجمعه من أموال ويحولها الى استثمارات سواء كانت هذه الاموال داخلية او خارجية اي وطنية و اجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الاكثر كفاءة من انتاجية وربحية . ومن الملاحظ وفي الاونة الاخيرة تراجع دور البنوك في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة نتيجة للتحويلات الاقتصادية في حين تستمر البنوك في لعب دور اكثر عمقا و اهمية في بيئة اقتصاديات الدول النامية التي تعمل على ايجاد نظام مصرفي يمكن الاعتماد عليه ليساهم بطريقة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال وجود القدرة والآليات على تعبئة الموارد المحلية لتستخدم بالطريقة الموصلة للأهداف الإنمائية.

### مفهوم التنمية الاقتصادية

اصبح هذا المفهوم من اكثر المفاهيم الاقتصادية انتشارا في الوقت الحاضر ولكنها تفتقد الى الوضوح ، حيث يختلط مفهوم التنمية الاقتصادية مع بعض المفاهيم الاخرى القريبة من مفهوم التنمية الاقتصادية فالنمو والتنمية مصطلحان مترادفان ولكن جوهر كل منهما يختلف عن الآخر(السرتي ونجا ، 2008 ، 360) وسنتطرق الى اهم التعاريف المتعلقة بها التنمية " في اللغة الانكليزية هي Development ويشير المعنى أيضاً الى التطوير ، والتنمية الاقتصادية تعني زيادة في الدخل القومي الحقيقي او الانتاج القومي الحقيقي ومقدار نصيب الفرد فيه وأن زيادة الدخل القومي او الانتاج يؤدي على زيادة الادخار بكل أنواعه مما يدعم التراكم الرأسمالي في المجتمع والدولة والذي يؤدي بدوره الى تحسين مستويات الصحة والتعليم وزيادة معدل التحضر في المجتمع ، وهي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، المادية والطبيعية والحكومية لتوليد منتجات وخدمات السوق (El-Ghatis,2011,6) و تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني مما يؤدي الى زيادات حقيقية في متوسط دخل الفرد (عجمية ، ، 2001 ص21) .

وتعرف اليونسكو (UNESCO) التنمية بأنها انبعاث لروح المجتمع ذاتيا ، فالتنمية ، هي ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني ، وعصر حقوق وواجبات الإنسان العملية ، أن الخطأ الأعظم الذي يرتكبه الاقتصاديون عادة هو اعتقادهم أن غاية التنمية ووسائلها هي ذات طبيعة اقتصادية فقط ، وأن هدف كل الشعوب هو الوصول إلى نمط حياة الغرب الصناعي ، بينما الأصح هو أن ما يهم الشعوب بالدرجة الأولى هو أن تعيش وتنتج في إطار الحضارة الأصلية ، وهذا ما لم يتحقق لشعوب الدول النامية ، في ظل أنماط الفكر التنموي القديم التي كانت مجرد تقليد أعمى للدول الصناعية ، أما المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية فأعتبر الإنسان هو الغاية والهدف ، باعتباره غاية ووسيلة كل تنمية حقيقية ولقد تمحور هذا المفهوم كردة فعل على أزمة النمو في البلدان الرأسمالية ، والنامية و ظهور الأزمات جليا في السبعينيات القرن الماضي ، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اتجاه جديد يناهز بعدم صلاحية المفاهيم والاستراتيجيات التنموية المستمدة من التجارب والفكر الغربي وعدم انسجامها مع طبيعة ونمط السلوك الاقتصادي للدول النامية ، فالتنمية بمفهومها البسيط هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة وحقيقية في متوسط دخل الفرد (كبداني سيدي أحمد، 2013، 20) أو إن التنمية الاقتصادية هي المسار الى النمو الاقتصادي وهذا يعني ان النظام المصرفي عامل دافع للتنمية الاقتصادية (الزبيدي 2004 ، 192-194)

### النمو الاقتصادي

ان احد عوامل نجاح المنظمة هو النمو ويمكن تعريف النمو التغير في حجم المنظمة (الضمور ، 2011، 98) هو الزيادة الحاصلة في كافة القطاعات الاقتصادية أي في الناتج القومي الأجمالي خلال مدة من الزمن عادة تكون سنة واحدة في بلد محدد والنمو يعتبر أهم عناصر التنمية الاقتصادية وهو أساس لها ومع هذا فإن النمو ليس مرادفا للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها وأن من الاقتصاديين يطلق مصطلح (نمو بدون تنمية) Growth Without-Development لأحد المؤشرات الاقتصادية كارتفاع دخل الفرد دون أن يصاحب هذا الارتفاع أي تغيير في مستوى رفاهيته (كبداني سيدي أحمد ، 2013، 84) .

### الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية (المشهوراوي 2003. 42-43)

1. زيادة الدخل القومي الحقيقي  
من أهم أهداف التنمية الاقتصادية هو زيادة الدخل القومي الحقيقي وخاصة في الدول النامية أعلى من مستوى النمو السكاني ، والتي تعاني مشاكل ارتفاع مستوى البطالة والفقر ، فزيادة الدخل القومي الحقيقي يعني زيادة تقديم السلع والخدمات للمجتمع (عريفات ، 1992 ، 32-43) .
2. رفع مستوى المعيشة:-  
أن زيادة الدخل القومي الحقيقي ليس هو الغاية المنشودة للتنمية الاقتصادية إذا لم يكن مقرونا برفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا المعنى فكلما تحققت زيادة في الدخل القومي كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد مؤديا الى رفع مستوى المعيشة الاجتماعية ، صحية وتعليم وسكن وخدمات أخرى .
3. تقليل التفاوت في توزيع الدخل:- (الوادي والعساف 2009 ، 303)  
يعد تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات التي يملكها البلد هدفا رئيسيا من أهداف التنمية الاقتصادية فأغلب الدول وخاصة الدول النامية تتفاوت في توزيع الدخل وهذا ما يشكل تأثيرا سلبيا على أفراد المجتمع متمثلة بشعور الأغلبية بفقان العدالة الاجتماعية وتكون طبقات اجتماعية متناحرة مهياة أرضية ملائمة للتفكك الاجتماعي.
4. تقديم التمويل الأزم للقطاعات الاقتصادية:-  
تسعى التنمية الاقتصادية الى شمول كافة القطاعات الاقتصادية برفع مستوى الإنتاجية وزيادة التنسيق والتكامل بين تلك القط اعلت وحاجة كل منها للأخر وعدم إهمال قطاع على حساب قطاع آخر تمهيدا لتنميتها جميعا من أجل تحقيق النمو للمجتمع وازدهاره (المشهراتي 42).
- 5- تحقيق الأمن القومي من خلال ترصين المركز المالي والاقتصادي للدولة وسداد ديونها (مندور 2011، 43)

ومن المعلوم ان المحرك الاساس للتنمية الشاملة والتحول الهيكلي الاقتصادي نحو النمو، والتقدم بكل أنواعه هي التنمية الصناعية .

### التنمية الصناعية

هناك مفاهيم وتعريف كثيرة ومختلفة للتنمية الصناعية منها :-

هي نمو صناعي متوازن يتزامن معه نمو القطاعات الاقتصادية كافة بضمنها الرأسمالي، الانتاجي، المادي، البشري لتحقيق أعلى كفاءة وتخصيص أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والمعتلة وخفض تكاليف الانتاج مع تعظيم واستدامة هذه الموارد عبر الزمن وعلى اسس رشيدة وضمن مستقبل الاجيال القادمة، عبر تطوير مستدام للصناعة التحويلية ومايفرزه ذلك من مظاهر على المجتمع والقضاء على مظاهر التخلف الصناعي والاقتصادي والاجتماعي في ظل وجود القطاعين العام والخاص (صائب براهيم، 2011، 294) .

### اهداف التنمية الصناعية :-

- 1- تحقيق الاكتفاء الذاتي لمتطلبات المجتمع السلعية والخدمية الصناعية المحلية وخاصة السلع والخدمات الاساسية للحياة مثل الغذاء، الدواء، السكن والحماية .
- 2- توفير فرص العمل ورفع المستوى الاقتصادي لإفراد المجتمع والاهتمام بالتعليم للوصول الى رفاهية المجتمع .
- 3- الارتقاء ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني وخصوصا القطاع الصناعي بما تتمتع به الصناعة من ارتباط مع القطاعات الاخرى وتطوير المستوى التقني للانتاج .
- 4- توسيع نطاق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للمجتمع أفرادا ومؤسسات .
- 5- تطوير القطاعات الانتاجية بين المنظمات الصناعية لتلعب دورا متسارعا في تطوير قوى الانتاج .
- 6- التحول الشامل لكافة مكونات القطاع الصناعي والاقتصادي الوطني من خلال التحول الهيكلي الاقتصادي و الاهتمام بالصناعات التحويلية كقطاع قيادي .

### تمويل التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تحتاج الى الموارد، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية بدون تلك الموارد لتمويلها وقد تكون مصادر التمويل داخلية وقد تكون خارجية :-

#### مصادر التمويل الداخلية :- (المشهراتي، 2003، 46)

وهي المصادر الذاتية التي يتم الحصول عليها من داخل البلد التي قد تكون ثروات غير مصنعة كالبتروول وأنواع المعادن الأخرى يتم تصديرها والحصول على الأموال اللازمة لرفد التنمية الاقتصادية :-

أ- الادخار العائلي :- يمثل الفائض من الادخار العائلي بين ما يحصل عليه الأفراد وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية ركنا أساسيا للتمويل الداخلي، مهما كانت تلك المدخرات صغيرة فأنها تتراكم لتشكل مدخرات كبيرة تستثمر في خطط التنمية (الجبوري، 2003، 34) لذا يجب تشجيع هذا النوع من الادخار لزيادة مصادر التمويل الداخلية .

ب- ادخار القطاع الخاص :- يمثل هذا النوع من مصادر التمويل الأرباح الغير موزعة في شركات القطاع الخاص والتي يمكن تنميتها من خلال استثمارها في شراء الأسهم والسندات.

ج- ادخار القطاع الحكومي :-

أن ادخار القطاع الحكومي هو الادخار الرئيس ومن أهم هذه الأدخارات هي الفائض من الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم والغرامات فضلا عن إيرادات الصادرات للثروات الوطنية .

## المصادر الخارجية للتنمية الاقتصادية

غالبا ما تلجأ الدول الى التمويل الخارجي في حالة عجز التمويل الداخلي عن الوفاء بالالتزام بتمويل التنمية الاقتصادية للقطاعات الهامة (عبد الهادي ، 2013 ، 60) ، والمصادر الخارجية تكون على شكل هبات أو معونات أو على شكل قروض ميسرة بأسعار فائدة منخفضة وآجال سداد تستغرق وقتا طويلا ، وغالبا ما تكون هذه وراء هذه القروض دوافع سياسية (عبد العزيز ، 1998، 408)

## القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية

تسعى المصارف بأختلاف أنواعها إلى تجميع الأموال ، وتسهيل عملية الحصول عليها ، تعزيزاً لمركزها المالي ، وهذا التعزيز يتمثل بشكل رئيسي في إمكانية المصارف في توسيع قاعدة تمويلاتها ، كما أن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلاً للتنمية بل هي وسيط مالي ، ومن هنا فان دور المصارف كوسيط لا يكون مسؤولاً عن خلق عملية التنمية الاقتصادية ، بقدر ما تكون مهمتها توفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، فمن الضرورة وجود سياسة تمويل واعية وفرص استثمارية حقيقية ، تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية ، تُقدم لكافة القطاعات الاقتصادية ، لذا فإن مفهوم التنمية الاقتصادية ، قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمقدار الزيادة في النمو الذي يرتبط بشكل مباشر مع البعد الاقتصادي لتحقيق الرفاهية ، والعدل والمساواة ( Mukherjee K, 2009,170) ولذلك يعد دور الجهاز المصرفي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المرجوة (كاظم ، 2013، 48) في جميع قطاعات الاقتصاد القومي ، والمتمثل بالائتمان المصرفي بتجميع الفائض النقدي والمخزونات الأخرى وتقديمها كقروض لتمويل المشاريع الاستثمارية والتركيز على الاستثمارات في البنى التحتية ، كالمشاريع الصناعية المنتجة للسلع الاستهلاكية التي تحقق مجموعة من الأهداف ، منها تقليل عملية الاستيراد والمحافظة على العملة الصعبة والحد من مسوى البطالة وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين (حبيب، 19، 80، ص 15-54).

يعد القطاع المصرفي العراقي قطاعاً صغيراً اذا ما قورن بالقطاعات المصرفية للدول المجاورة ، فضلا عن الدول المتقدمة ، ويسعى هذا القطاع ان يكون رئيسياً وذات مساهمة فعالة في الناتج المحلي الاجمالي. ان النسبة المتدنية التي يشكلها القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي دليل واضح على ضعف هذا القطاع وان هذه الضعف ناشئاً عن الأختلالات والتشوّهات البنوية التي تعرقل نموه وتحمج دوره . لذا يجب إصلاح النظام المصرفي بما يعزز دوره في التطور الاقتصادي المنشود للعراق وزيادة مساهمته في تكوين الناتج القومي الاجمالي ، أن معالجة هذه الاختلالات و التشوّهات البنوية يجب أن تستند لشيء من الصدق و العزم والإرادة ويتميز القطاع المصرفي العراقي بالملامح الرئيسية الآتية :-

- 1- هيمنة المصارف الحكومية على ما يتراوح بين 85 - 90% من موجودات القطاع المصرفي في حين تشكل المصارف الخاصة النسبة المتبقية من هذه الموجودات منها فروع المصارف العربية والاجنبية .
- 2 - انخفاض نسبة الائتمان الممنوح نسبة الى الناتج الإجمالي إذ تتراوح هذه النسبة بين 9 - 10% من هذا الناتج مقارنة بنسبة 55% في دول الجوار والدول العربية ، وكذلك انخفاض حجم الائتمان نسبة الى رؤوس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة فإنه لا يتجاوز 2,1 مرة مبتعداً عن تعليمات البنك المركزي بأن يبلغ الائتمان (8) اضعاف رأسمال المصرف واحتياطياته السليمة .
- 3 - السيولة العالية لدى المصارف تقترب من 60% مما يدل على عجز القطاع المصرفي عن استثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة ويؤثر سلباً على ربحية المصارف وإضاعة فرص الاستثمار المتاحة .
- 4- تمتاز المصارف الخاصة بنسبة عالية لكفاية رأس المال Capital Adequacy أعلى من النسبة المعيارية التي حددتها لجنة بازل والتي تشكل نسبة 8% كما أنها أعلى من النسب التي حددها البنك المركزي العراقي والتي تشكل بنسبة 12% ، يتضح من ذلك عدم استفادة القطاع المصرفي عن استثمار موجوداته .
- 5- التفاوت الكبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين 1 - 7% فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين 10 - 15% مكون هامشاً بمقدار 8% بين السعريين وهو هامش كبير اذا ما قورن بنسبة 5% السائدة في دول الجوار والدول العربية وهذا ما يشكل اثاراً سلبية على حجم الائتمان الممنوح بل يشكل عائقاً للاقتراض للإغراض التنموية .

6- أن حجم الوحدات المصرفية بالنسبة الى عدد السكان منخفضة جدا ، فالأحصائيات تشير الى 9 فرعا متركزة جغرافيا في مراكز المحافظات وفي اقليم كردستان وبعض المدن الرئيسية في حين تفتقر نسبة عالية من السكان الى أي نوع من الخدمات المصرفية ، وأذ ان عدد سكان العراق عام 2013 قُدر بنحو 35 مليون نسمة فأن الفرع الواحد يخدم ما يقرب 39 الف شخص ، مقابل اربعة آلاف شخص للفرع الواحد في لبنان ، وتقدر احدى الدراسات أن 80% من سكان العراق لا يمتلكون حسابا مصرفيا ، إن الاصلاح المصرفي يحتاج الى كثير من الوقت والجهد و الارادة للتغيير بكفاءة وفاعلية ، وليس من شك في ان مهمة اصلاح القطاع المصرفي تبدأ بدراسة واقعه والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجهها ومعالجة التشوهات والاختلالات والعمل على إيجاد سبل تفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية. (جواد ,2011, 298).

أن ضعف القطاع المصرفي يعود الى القوانين السائدة أو تفسيرها ومنها قانون المصارف (رقم 94 لسنة 2004) ما يعيق عمل المصارف او يحد من قدراتها على الاقراض والاستثمار المصرفيين ، أن التشدد غير المبرر في بعض مواد القانون تتيح لمسؤولي الرقابة على المصارف مثل هذا التشدد لاجتهادات تعسفية ، ومن هذه المواد المادة (28) من قانون المصارف المعروفة بمادة "الانشطة المحظورة والتي تعد من المواد القانونية المصرفية المعيقة لعمل المصارف من الاستثمار او تملك اسهم في الشركات المساهمة سواء تحقق هذا التملك في السوق الاولية للإصدار او في السوق الثانوية ، إذ ان تملك الفرد الطبيعي او المعنوي لأسهم في شركة مساهمة في اي قطاع من القطاعات الاقتصادية كشركة صناعية او زراعية لا تجعل منه شخصا صناعيا او زراعيا ، وعلى المصرف أن لا يمارس عملا غير الصيرفة بمدلولها المحدد والاستثمار غير المباشر (اسهم او سندات) في اي قطاع كان .

### مستلزمات التنمية الاقتصادية

أن مستلزمات التنمية الاقتصادية واسعة ومتشعبة منها مادية وبشرية وتكنولوجية وعلمية وقانونية كما أنها تختلف من دولة الى أخرى متقدمة كانت أم نامية وحسب أर्थها الحضاري لكن الجانب التمويلي من اهم الجوانب لذا اقتضت الضرورة الى تناوله بشيء من الإيضاح :

#### 1-المستلزمات البشرية

أن التنمية البشرية هي عملية تتناول تطوير الكفاءات والمعارف والطاقات لجميع الناس الذين يعملون أو يمكنهم العمل في سبيل تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وهذه لا تقتصر على موارد السكان العاملين بل تمتد الى كل مساهمة فعلية أو ممكنة أو مستقبلية في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي يقدمها أشخاص آخرون ، وعليه فأن تنمية الموارد البشرية العنصر الهام في عناصر الانتاج وبدونها لا تكون اية عملية انتاج حيث انها المصدر لاساسي للقيمة في المجتمعات البشرية وهي المؤشر في العملية الاقتصادية والتنموية (الضمور ,2011, 85) تشمل جميع الموارد البشرية المتمثلة بالقوى العاملة المشتغلة في جميع القطاعات والاحتياطي منها الذي لم يمارس النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، فرأس المال البشري هو مفتاح التقدم الاقتصادي وتكوين الثروة. وهو محور التنمية الوطنية وتطوير مؤسساتها وعنوان تنميتها . ويتجاوز رأس المال البشري الحواجز، وتسعى الأمم في "الصراع العالمي على المواهب" الى تنمية أفضل المواهب البشرية واستقطابها والمحافظة عليها من خلال الاحوال المعيشية لها (محمد, 2015 , 58). والعمل على أعاقه أنتقال راس المال البشري لأدراك الأفراد لمستوى المورد الأساسي في الاقتصاد المبني على المعرفة والسعر العالي الذي يحظون به وتبني لاستراتيجيات فاعلة لتنمية الموارد البشرية من أجل تفعيل هذه الثروة واستخلاص أقصى فائدة ممكنة من هذا المورد (القرشي ، 2007 ، 56 -57) .

لذا تعد التنمية البشرية هي أحد ركائز التنمية الاقتصادية المبنية على المعرفة والتي من دونها تصبح التقنية نفسها لا جدوى منها دون مستخدمين ذوي مهارات عالية وذلك من خلال الارتباط الوثيق بين المعرفة والتعليم والابتكار، وانتشار استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي.

**2-المستلزمات المادية**

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية الى راس مال والذي يتأتى من تجميع الأموال من قطاعات لديها طاقة تمويلية فائضة الى قطاعات أخرى تفتقر الى التمويل وتوجيهها نحو قطاعات الاستثمار المتنوعة فلا يمكن أحداث تنمية دون تجميع مدخرات لأحداث قفزات كبيرة في التنمية (حطاب ، 2010: 228) ، ويخلق راس المال من :-

1-سوق الأوراق المالية (السوق الأولية و السوق الثانوية) ففي السوق الأولية يتم إصدار أو طرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الجمهور ، والمتمثلة بالشركات المالية والبنك المركزي ، أما السوق الثانوية فيتم فيها بيع وشراء الاوراق المالية أي أن السوق الثانوية تتم فيها تنظيم تداول الأوراق المالية بين المستثمرين وتوفير السيولة النقدية اللازمة لتحويل الأوراق المالية الى نقد ومن ثم توفير الأموال اللازمة للاستثمار ومشاريع التنمية .

2-الموارد الطبيعية: وهي الموارد التي لا يتدخل الإنسان في صنعها بل هي هبة ألهية وهي عبارة عن الأرض وما عليها وما بداخلها ، فكلما زادة زاد معدل النمو والتنمية والعكس صحيح بثبات العوامل الأخرى ( عبد الحميد ، 2012 ، 274 ) ولكن قد تحقق بعض الدول التقدم في النمو والتنمية رغم افتقارها لتلك الموارد (خلف ، 2006 ، 188) .

3 -القطاع الزراعي :- أن كثير من البلدان يتحدد معدل نموها الاقتصادي بمعدل نموها الزراعي ، لأن الزراعة مصدر مهم لتراكم راس المال عن طريق توفير العملة الصعبة سواء بالتصدير أو تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية وتجهيز الصناعة بالمواد الأولية ، وتحييد الأستيراد ، وأستيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة ، وخفض نسبة البطال ، فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي ، أذن فالقطاع الزراعي يؤدي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في أقتصاديات الدول النامية .

4-القطاع الصناعي :- يعد القطاع الصناعي محور عملية التنمية الاقتصادية والقاعدة الرصينة للأستقلال الأقتصادي فالقطاع الصناعي المساهم الأكبر في توفير أحتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية ، كما يوفر قدر كبير من العملات الأجنبية بالتصدير أو تقييل الأستيراد سواء من السلع المصنعة أو شبه المصنعة ، وتقليل نسبة البطالة ، ونقل البلد الى التقدم والتطور

5 -القطاع التكنولوجي :- لقد برز القطاع التكنولوجي مؤخرا كقطاع مؤثر في عملية التنمية الاقتصادية من ناحية توفير التمويل اللازم ، فضلا عن الطفرات الواسعة في التقدم الحضاري وبذا أصبحت الدول المتقدمة تحصل على رؤوس الأموال من تصدير تكنولوجيا المعلومات في حين تتفق الدول النامية أموال طائلة على أستيراد هذه التكنولوجيا ،

ألا أن الأبتكارات التكنولوجية وحدها لا تقود في الأجل الطويل الى التنمية بل تحتاج الى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والأدارية والعمل الماهر والوافع والمحفزات (القريشي ، 2007، 71-73) .\

**المبحث الثالث****دور المؤسسات المصرفية في تمويل التنمية المحلية**

يمكن القول أنه كلما اتسعت أفاق التنمية الاقتصادية كلما زادت الحاجة إلى جهاز مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات ، وهذا يعني أن هناك ترابط بين الجهاز المصرفي وعملية التنمية الاقتصادية ذاتها ، وهذا استعراض لدور كل من مؤسسات النظام المصرفي في عملية التنمية ، إذ أنه لم يكن هناك مجال للشك حول أهمية هذا النظام في عملية التنمية وقد تأكد هذا الدور من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية المحلية وكالاتي :



## 1- البنك المركزي

يبرز دور البنك المركزي من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية ، فهو المسؤول عن إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية ، وقد اقتصر الحديث في أغلبية الدراسات عن دوره في رسم السياسة النقدية والرقابة المصرفية والإصدار النقدي ، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي سبق دوره في الرقابة . ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي ، هو أخذ المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم معافى يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق رأس المال تفي بطلبات التنمية الاقتصادية المحلية وإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي العراقي لذا فإن المبدأ العام للبنك المركزي في إدارة وظائفه هو أن يعمل في مصلحة المجتمع فقط دون النظر للأرباح بشكل رئيس . (علي و العيسى ، 2004 ، 128-129-130 )

## 2-المصارف

ترتكز التنمية الاقتصادية على رأس المال فلا يمكن ان تكون هناك تنمية بعيدا عن وجود رأس المال الذي يمثل الركيزة الاساسية لعملية بناء الطاقة الانتاجية ، وأن تكوين رأس المال مسؤولية النظام المصرفي الذي يقوم بتجميع الاموال وتيسير الحصول عليها ومن ثم تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية لخلق عملية التنمية الاقتصادية والعمل على منع عجز الصادرات عن تلبية احتياجات الأستيرادات أو لتلبية للمتطلبات الأستثمارية (يونس ، 2011 ، 32 ) فوجود سياسة تمويل واعية تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية لكافة القطاعات الاقتصادية وتولي إهتماما خاصا للقطاع الصناعي لما له من دور ريادي في إحداث نقلات مهمة ونوعية في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي ، وهي تسعى للنهوض بها من أجل زيادة معدلاتها ، بتزويد قطاع الأعمال بالأحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية الطويلة والمتوسطة الأجل ، ويفرض هذا الوضع على المصارف التجارية أن تمتلك نوعين من الاصول ممثلة في الاستثمارات والقروض ، فضلا عن قيام البنوك بدور استشاري فيما يخص التنمية الاقتصادية من حيث خلق فرص استثمارية جديدة وتقديم خبرات واستشارات كلها تخدم التنمية الاقتصادية ، هذا بالإضافة الى قيام القطاع المصرفي بدور كبير لتوفير المناخ الملائم لدفع عجلة الانتاج والنمو الاقتصادي في المجالات المختلفة وتطوير الخدمات المصرفية لتيسير على المصدرين ، واذا استعرضنا دور الجهاز المصرفي في تنمية الصادرات بحكم صلاته الوثيقة بالمصدرين وخبراته وامكانياته الفنية والموارد المالية والبشرية المتاحة ، فستجد أن هذا الدور يتمثل في تقديم ائتمان للمشتري والمصدرين واصدار خطابات الضمان بأشكالها المختلفة نيابة عن عملائها المصدرين وكذا اصدار الاعتمادات المستندية وتمويل مستندات التحصيل ، كما تقوم المصارف بترويج وتمويل المشروعات حتى تساعد في خلق قطاع تصديري يخدم مسيرة التنمية فهي تقوم بدراسة السوق واعداد دراسات الجدوى واختبار قدرة المشروعات على النجاح ، ثم تروج لها بين المستثمرين الذين يطمأنون الى صدق دراسة البنك و أن تكون مشروعاتهم مستندة الى بنوك ترعاها وتقدم لها النصح والمشورة وتساندها بالقروض متوسطة وطويلة الاجل حتى تبدأ الانتاج فتقدم لها البنوك التسهيلات الائتمانية .

## الاستنتاجات

1. أن رأس المال يعد العنصر الاساسي والفعال لأي تنمية اقتصادية والنظام المصرفي هو الآلية التي يتم من خلالها الحصول على رأس المال فالنظام المصرفي ان ، هو من يقدم أن فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تشكل مجتمعه الاقتصاد القومي .
2. ينبغي تفعيل دور مستلزمات التنمية الاقتصادية بكافة جزئياتها وعدم الاعتماد على تصدير الثروات الطبيعية فقط بل العمل على تنشيط دور القطاعات الأخرى ، كما يجب الأهتمام بالثروة النفطية وتصنيعها لأنها المصدر الوحيد في الوقت الراهن
3. ان التنمية في بعدها الاقتصادي ترتبط بالبعد المصرفي بصفه عامة ارتباطا عضويا ويتضح هذا الدور للجهاز المصرفي كركيزة اساسية لتحقيق التنمية المرجوة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي والمتمثل في القيام بالوساطة المالية من خلال آلية تجميع المدخرات وتحويلها الى استثمارات في الآلات والمعدات والأبنية والبنى التحتية والبضائع والخدمات وتقديم هذه الآلية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنة بذلك المستوى الحياتي للسكان



4. القطاع الصناعي بوجه عام يعد من أهم القطاعات التي تقوم المصارف وخاصة الصناعية منها بتمويل عملياتها وإقامة المشاريع الاستثمارية المجدية وتوفير القروض اللازمة لتمويل نفقاتها لأنها تشكل عصب الحياة لنمو اقتصاديات الدول وتقدمها في كافة مفاصل الحياة وتقع مسؤولية توفير التمويل على المصارف الصناعية للانطلاق بالتنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية نحو آفاق واسعة .

### التوصيات

- 1- على المصارف الصناعية العمل على هيكليّة توزيع الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية ذات الدور الاساس في التنمية الاقتصادية . والتوجه الى مشاريع متوسطة وطويلة الاجل التي يكون الاستثمار فيهما ينصب على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 2- الاهتمام بتوفير الوعي والكفاءة لدى المصارف المتخصصة بما يلبي متطلبات العصر الحديث وتوجها المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية .
- 3- للمساهمة المصارف الصناعية في تنمية البلد يجب التوسع المصارف الصناعية التغطية نشاط الاقراض من عدد الفروع والموظفين وباقي مستلزمات الاقراض ليشمل ابعد نقطه من البلد .

### المصادر

- 1- جواد ، د.صائب ابراهيم ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، 2011.
- 2- عجيمة ، محمد عبد العزيز والليثي ، محمد علي ، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها سياساتها ، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع ، مصر، الاسكندرية ، 2001.
- 3- الدسريتي ، السيد محمد احمد ونجا ، علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية، بدون طبعة ، الاسكندرية ، 2008.
- 4- المشهراوي ، احمد، تقييم دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين للفترة من 1996 الى عام 2001 ، رسالة ماجستير ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد، 2006.
- 5- الجبوري ، عبد الرزاق حمد حسين ، مساهمة الدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية (بلدان عربية مختارة )، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة واقتصاد -جامعة بغداد ، 2003.
- 6- الزبيدي ، حمزه محمود(2004) ب.الادارة المالية المتقدمة . الاردن، عمان :مؤسسة الوراق .
- 7- محمد ، سناء جاسم ، دور المصارف الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية للمدة 2008-2012 بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد ، الدبلوم العالي للمعادلة للمجستير في المصارف ، بغداد ، 2015.
- 8- عبد العزيز ، سمير محمد، المدخل الحديث في تمويل التنمية الاقتصادية (مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الاولى 1998،
- 9- عبد الهادي ، سامر علي ، التمويل الخارجي واثره على الفجوات الاقتصادية ، الطبعة العربية دار الايام للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2013.
- 10- حبيب ، كاظم ، (مفهوم التنمية الاقتصادية) الطبعة الاولى ، دار الفارابي ، الجزائر، 1980.
- 11- عريقات ، محمد حربي ، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الفكر للنشر ، ط1 ، عمان ، الاردن ، 1992.
- 12- يونس ، عدنان حسين ، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي ، (تجارب عربية ) دار المناهل للنشر والتوزيع ، ط1، الاردن ، عمان، 2011.
- 13- خطاب، كمال ، دور البنوك الاسلامية في التنمية ، بحث منشور في كتاب الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الاعمال (تحديات الفرص ) الجزء الاول ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2010.
- 14- القرشي ، مدحت ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل ، الاردن ، 2007.

- 
- 15- Mukherjee K,debes.(2009).macroeconomic environment of business for BBA Course – II Semester.,New central book agency (p) Ltd.
- 16- El-Ghattis ,nedal, Islamic banking role in economic development :future outlook .2011.